حتى لايقضى الجديد على روعة القديم !

تصوير : محمد سامى

سلوى مطاوع □ ألفت بدور

ومن المؤكد أن القاهرة – مثل أية مدينة أخرى تواجه حركة تعمير وبناء واتساع تزداد عاما بعد عام وسنة بعد سنة

ومن المؤكد أيضا أن الحياة تتغير معالمها بسرعة . حتى إن قاهرة اليوم تختلف نتيجة لتطور الحياة عن قاهرة الأمس . كل هذا صحيح ومقبول . ولكن هل يعني ذلك الإ نحافظ على تراثنا القديم ؟ . . وهل معنى ذلك أن نضيع معالم الأحياء التاريخية القديمة بحجة التطور ؟ . إن مسألة حماية مواقع المباني الأثرية والحفاظ عليها وحماية ذات الطراز المعماري المتميز قد شغلت العالم كله ، حتى إن الكثير من الدول قد وضعت التشريعات اللازمة لحماية هذه الأماكن . فرنسا مثلا وإيطاليا والنمسا والولايات المتحدة وغيرها أصدرت بإصدار مثل هذه التشريعات . . واهتمت قبل ذلك بتنفيذها . . .

ومع إصدار هذه التشريعات أمكن وضع خطط الترميمات في المباني وإقامة المصانع بطريقة تمكن بها حماية المناطق الأثرية والأحياء ذات الطابع الخاص والحفاظ عليها . . . وهكذا تتسع المدن وتتمو وتكبر وتبقى محتفظة بطابعها الخاص . . . ورغم كل هذا فإن منظمة اليونسكو لم تكتف بهذه التدابير الفعلية . إذ رأت أنه من الضروري استحداث أداة دولية للحفاظ على الأحياء والمدن والمواقع التاريخية . وكانت نتيجة المؤتمر الذي عقد لليونسكو الذي شارك فيه حوالي ٤٣ دولة من بينها مصر أن أصدر توصيات عالمية للحفاظ على هذا النحو .

من بينها اعتبار المناطق التاريخية وبقاياها جزءا من التراث العالمي ومن واجب الحكومات والأفراد الذين تقع في أراضيهم تلك المناطق الحفاظ عليها وحمايتها تماشيها مع الحياة الاجتماعية . كما أنه لابد من حماية المناطق التاريخية من جميع الأخطار لاسيما من الاستخدام غير المناسب أو من إضافة أو تعديل أو إجراء صيانة لاتقوم على أسس علمية مع ضرورة الحفاظ على الخواص والاستخدام الناجح عن الترابط والتباين بين المباني داخل المناطق التاريخية وأيضا لابد من مراعاة ضمان عدم المساس بالمناطق الأثرية أو تشويهها بسبب إقامة عمارات حديثة وتجمعات ضخمة قريبة منها . . .

بالإضافة إلى التزام كل دولة بتحديد السياسة العامة من حيث اتخاذ الإجراءات القانونية والفنية والاقتصادية والاجتماعية لحماية المناطق التاريخية والأماكن الموجودة فيها . . . أما أهم التدابير الفنية والاقتصادية التي تضمنتها هذه التوصيات فكانت عبارة عن إعداد قوائم بالمناطق والأحياء التاريخية التي يجب الحفاظ عليها مع تحديد أولويات ما تحتاج منها إلى إجراءات فورية . ووجوب وضع الاجراءات الكفيلة بالرقابة على تشييد العمارات الحديثة في المناطق والأحياء التاريخية مع وضع مواصفات لها من حيث الارتفاع والمساحة واللون والشكل وحتى مادة البناء . كما تحث حماية المناطق والأحياء التاريخية من إقامة العامل قريبا منها مع تلوث الهواء وتفاقي الضجيج . ومن الغريب أن مصر اشتركت في إصدار هذه التوصيات ومن الغريب أيضا أننا لم نحاول أن ننفذ منها حرفا واحدا ؟

فما الذي فعلناه بقاهرتنا ؟ .

هل يذكر أحد حديقة الأزبكية . ؟ هل يتذكر كيف كانت ؟

أغلب الظن أن الكثيرين لايعرفون أن هذه الحديقة كانت في وقت من الأوقات إحدى العرائس التي تزين بها القاهرة . وكانت أيضا أحد المتاحف الحية لأندر الأشجار والنباتات .

والتي يتحسر بها سكان القاهرة . . . بكي أن تعرف أن مساحتها كانت تصل إلى ٢٠ فدانا فما الذي حدث لها . كل عام كنا نقتطع منها جزءا لغير جزء . . حتى أصبحت أطلالا لا أثر فيها للحديقة القديمة التي كانت من أشهر معالم القاهرة . . وتحولت العشرون فدانا إلى بقعة أشبار لا علاقة لها بالحديقة إلا في تشابه الأسماء . . .

ويبدو السؤال هل يتكرر أحد أنه من أشهر معالم القاهرة على وجه الإطلاق . . وهل تذكر القاهرة بدون نيلها العظيم . . ولم يكن غريبا أن يحرص كل الذين شاركوا في بناء القاهرة على إبراز هذا النهر وجعله متاحا للرؤية من أي مكان . . وكما يقول بدر الدين أبو غازي عضو المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون في الندوة الخاصة بالتنمية العمرانية المعاصرة والمحافظة على طابعها القومي والحضاري . . إنه منذ أيام المصريين القدماء خاصتهم (ضفتي) القديمة على ضفاف القاهرة الحالية وهم يبدعون النماذج المعمارية التي تحافظ على جلال نهر النيل . أما اليوم فإننا نبارك في بناء الكتل المعمارية غير المرتبطة التي كادت أن تخفي النهر وتذهب بجلاله . . . ولم يقتصر الأمر على نهر النيل فحسب . . . فهناك الأهرامات أيضا . . في الطريق إليها نجد من المواقف المعمارية مالا نظير له . . . أفسدت جلال المكان وأضاعت معالمه . . . وزاد الأمر سوءا ما يجري من تشويه الطريق إلى هذا الأثر الخالد بدعوى التجميل حاصة ما يقام فيه من أعراض للزهور ومن التلايل التي تفسد الرؤية وتذهب بالخلال الذي يجب أن يبقى في نفوس زوار هذه الآثار الفريدة في الجيزة وسقارة . . نفس الشيء نجده في بقعة من أروع بقاع القاهرة الإسلامية نجد جامع السلطان حسن والقلعة حيث أحدثت من النشاز المعماري ماشوه روعة المكان وعظمته وبدلا من أن تضع الدولة خططا تحفظ هذه المواقع جلالها . شاركت هي بما أقامته من مبان في التزحف على شكل عدوان على هذه الآثار . . ثم هناك أيضا جامع عمرو بن العاص والإنشاءات التي تم فيه حاليا . . .

إن هذه الإنشاءات الجديدة هي في الواقع نوع من التوافق المعماري التي تتعارض مع الطابع الإسلامي القديم للجامع وليس هناك أغرب من التعديات المعمارية لمدينة الفسطاط القديمة .

ومن صور تلك التعديات يتكلم بدر الدين أبو غازي كلاما فيقول .

هل تتصور أنه توجد في هذه المنطقة بعض شركات المقاولات التابعة للقطاع العام . . وهل تتصور أنه توجد أيضا قانون لحرق الجير . . .

وهل فكر أحد أن هذه القوانين يمكن تحت أي ظروف أن تحرق الآثار الموجودة حولها . . ثم بعد هذا كله بدأت تنتشر فكرة بناء الكتل المعمارية في المناطق الأثرية الإسلامية كمنطقة الأزهر ومنطقة السيدة عائشة . . .

إنهم في الخارج يحرصون على أن تكون الأحياء متشابهة من حيث اللون وارتفاع المباني . . حتى يحافظوا على طابع مدنهم . . أما عندنا في القاهرة فإن المباني الموجودة ليست إلا كرتفالا مضحكا اختلطت فيه الألوان والأحجام . . .

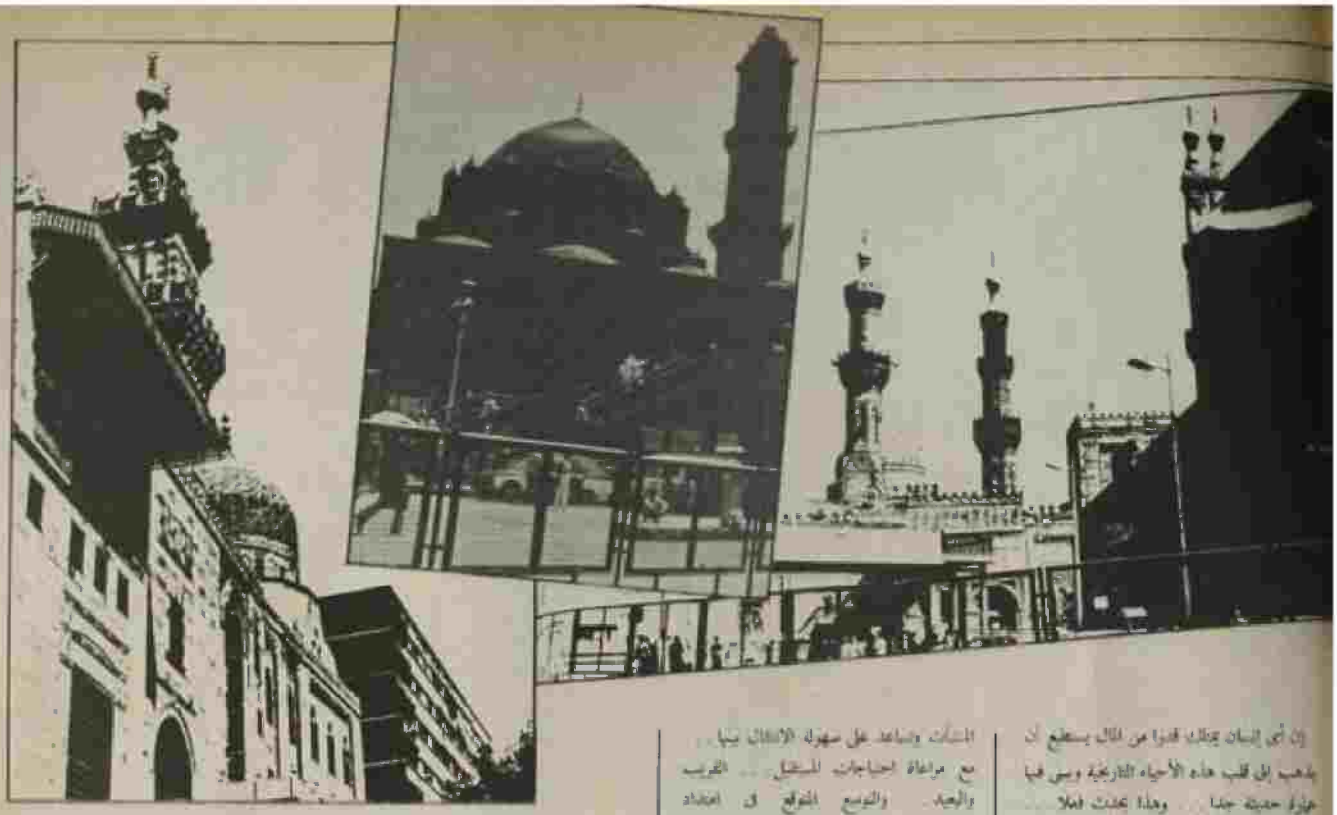

إن أى إنسان يملك قدرا من المال يستطيع أن يذهب إلى قلب هذه الأحياء التاريخية ويبنى فيها عمارة حديثة جدا . . وهذا يحدث فعلا . . بل إن كل الأحياء القديمة التاريخية تحتوى فعلا على مجموعة من المبانى الحديثة التى لا علاقة لها بالحى الموجودة فيه . .

إنهم فى الخارج يحرصون على أن تكون الأحياء متنابهة من حيث اللون وارتفاع المبانى . . حتى يحافظوا على طابع مدنهم . . أما عندنا فى القاهرة فإن المبانى الموجودة ليست إلا كوكتالا مضحكا اختلفت فيه الألوان والأحجام . . وأن الإنسان يستطيع أن يبنى أى مبنى بأى لون وبأى ارتفاع . . وفى أى مكان . . وبأى شكل . . وهناك عشرات الأمثلة تؤكد أننا فعلا بالقاهرة الكثير والكثير . . لو استمر الحال هكذا فإننا سنحول الكثير الذى يربط القاهرة إلى تراب . . ! هذا إذا لم تكن حولناه فعلا . . ! !

إن هذه الفوضى التى نراها اليوم فى مدينة القاهرة والتى راح ضحيتها الكثير من الأحياء التاريخية التى تظهر آثارها حتى فى الأحياء الحديثة التى يبدو فيها التأثر واضحا . . إن كل هذه الفوضى ليست إلا نتيجة الافتقاد لعلم اسمه تخطيط المدن . .

وكما يقول المهندس عبد المنعم هيكل عضو المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية . . إن تخطيط المدن يهدف بصفة عامة إلى حسن تنسيق مختلف المبانى والمنشآت التى تقام فوق هذه المدن مع مراعاة توزيع أنواع هذه المنشآت والخدمات المختلفة التى تؤديها وتوزيعها بما يتفق مع نوعية الخدمات ومدى علاقتها ببعضها ومقدار احتياج سكان المدينة إلى الاتصال بها . .

ويبرز فى هذا التخطيط أهمية الشوارع الرئيسية والميادين العامة التى تربط بين مختلف هذه المنشآت وتساعد على سهولة الاتصال بينها . . مع مراعاة احتياجات المستقبل . . القريب والبعيد . . والتوسع المتوقع فى امتداد العمران . . وتحديد مجال الصلة بين مختلف أحياء المدينة .

والتخطيط علم كبير عميق الجذور . . فهو ليس عملا هندسيا فقط يحصر فى رسم الشوارع وإقامة المبانى . . بل هو عمل هندسى فنى واقتصادى واجتماعى . . ومن أصول علم تخطيط المدن . . الاحتفاظ للمناطق الأثرية الدينية جلالها . . وبعض الأحياء جمالها الخاص . . ولو أننا استوعبنا هذا العلم . . لما كان هذا حال القاهرة اليوم . . ومن الغريب أن هذا العلم الذى لم نتمكن من استيعابه والذى جعل القاهرة تصل إلى ما وصلت إليه . كان فى حسبان الذين بنوا القاهرة لقد كان تنظيم القاهرة وتخطيط مبانيها يخضعان لقوانين وضعت منذ العصر الإسلامى . . !

لقد وضع المشروع الإسلامى القوانين العديدة التى تناولت سعة الشوارع والطرق والتى تحدد أبعادها بحيث أن الطريق الذى يباح المرور فيه لكل إنسان واشترطوا فى إقامة الإضافة والتى أن تكون مرتفعة بحيث يمر الفارس من تحتها وهو على جواده ورمحه قائم . . كما حددوا سعة الشوارع والخارات والأزقة . وألزموا كل من يبنى بيتا ألا يخرج به عن حدود جاره . كما ألزموا الملاك بإزالة المبانى المتداعية . . وأيضا كانوا لا يرخصون بإقامة مصانع للصناعات القليلة أو مصانع الزجاج أو الخانات الخوف أو الخبز إلا خارج القاهرة . . وقد بلغ من التشديد فى تنفيذ تلك القوانين فى ذلك الوقت . أى منذ حوالى أكثر من ٨٠٠ عام - النص على إزالة المبانى المعترضة للطريق أو التى تعطله وهدمها حتى لو كانت مسجدا . . ! !

ولم تقتصر العناية على الاهتمام بطرق القاهرة وتمهيدها . إنما تعدتها إلى تجميلها . . فكان أجدادنا يقرصون بستر الخرائب عن العيون . .

تماما كما نفعل بوضع لوحات الإعلانات عليها .

وفى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى كلف أول مجلس لتنظيم القاهرة بالإشراف على تجميلها وتمهيد طرقها . فأحصيت الخرائب وقسمت إلى قسمين . . قسم تراه الحكومة لازما لها فأخذه والقسم الآخر باع للمالكين على بناء . . هكذا كان أجدادنا يهتمون بالقاهرة وبالتخطيط لها والحفاظ عليها . . فهل نفعل مثلما كان يفعل أجدادنا . . . .

إن المهندس فؤاد الجوهرى وكيل وزارة الإسكان بمحافظة القاهرة يؤكد أن المحافظة قد وضعت خطة بعدم السماح بإقامة أى مبان سكنية على ضفاف النيل . ولكنه فى نفس الوقت يؤكد أنها لا تستطيع هدم المبانى الخائفة الموجودة حول النهر والتى تكاد تخنقه . . وفى نفس الوقت فهو يؤكد أن المحافظة لا تعطى ترخيصا بالبناء فى المناطق الأثرية إلا للمبانى التى تتفق مع البيئة المحيطة ولكننا نسأل المهندس فؤاد الجوهرى هل تلتزم فعلا بتنفيذ هذا القانون . . وإذا كنا نلتزم به فعلا فهل المبانى الحديثة الموجودة فى هذه الأحياء التاريخية هى فعلا من وحى البيئة . وتتفق مع الطابع العام لها ؟ أو أنها - وهذا هو الواقع - نوع من الشذوذ المعمارى الذى تضيع فيه هذه الأحياء التاريخية ويشوه معالمها الأصلية . .

يجيبنا المهندس فؤاد الجوهرى على هذه التساؤلات قائلا : إننا فى النهاية مضطرون للتسليم بكل ما حدث . . فليس من المعقول أن نعيد للقاهرة كل ما أخذناه منها . وليس من المعقول أن نهدم الآن المبانى التى أقيمت بلا مبرر وسط الأحياء التاريخية القديمة أو التى حدثت سوء تنيل . . وليس من المعقول أن نعيد توسيع الشوارع الضيقة . ليس من المعقول كل هذا . . ولكن على الأقل يجب ألا نستمر فى هذا الخط المدمر للقاهرة . ولابد أن نعمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه مما تبقى للحفاظ على ما بين أيدينا من معالم حضارة القاهرة . . ومن الضرورى أن نذكر أن المسئولين قد اهتموا أخيرا بهذه القضية فقام المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بتنظيم ندوة خاصة ناقشت هذه القضية وقدمت لها الحلول . . ومن بينها كلام كثير حول ضرورة إعداد تخطيط سليم للقاهرة يراعى فيه احتياجاتها الحالية والمستقبلية مع الحفاظ على المساحات الخضراء والأحياء التاريخية . كما أن هناك اقتراحا بتشكيل لجنة قومية عليا لتخطيط القاهرة تكون قراراتها ملزمة مع إعادة النظر فى قانون حماية الآثار وقانون تنظيم المبانى . . خاصة أن قانون الآثار الحالى قد قصر حمايته على الآثار الموجودة حتى عصر الخديو اسماعيل . أما بعد الخديو اسماعيل فإنه لجنة موجودة لا تعتبر من الآثار التى يجوز سهلها وينطبق عليها القانون . والمطلوب بعد ذلك إصدار التشريعات المناسبة لحماية هذه المناطق والحفاظ على طابع القاهرة ولكن هل يكفى هذا ؟ هل تكفى هذه الاجراءات ؟ نظن أنه لا جدوى منها فى غياب الضوابط الأساسية والوعى بالقيم الجمالية والتراث الحضارى . وأية تشريعات أو تشريعات تصدر فى غياب هذه الضوابط وهذا الوعى المطلوب بالتراث الحضارى ستؤدى فى النهاية إلى نتائج عكسية تماما . وستعنى أن يبقى من القاهرة إلا اسمها الحبيب فقط . . !